نديم روحانا*

الهوية الوطنية الفلسطينية والحلول السياسية

تبرز هذه المقالة المغايَرَة الحادة بين حالة التدني والانقسام التي وصلت إليها السياسة الفلسطينية، وبين الحالة المتعافية بشكلٍ عام للهوية الوطنية الفلسطينية في مواقع الشعب الفلسطيني كافة. وما بين السياسة الفلسطينية المأزومة والهوية الوطنية الفلسطينية المتمترسة، فإن القضية الفلسطينية ـ بمعنى الإمكانات السياسية المطروحة بشأن مصير الشعب الفلسطيني ومصير فلسطين ـ تصل إلى طريق يبدو مسدوداً، ولا مخرج له سوى السبيل الذي تدفع إليه السياسة الفلسطينية الحالية، وهو، بحسب المقتنعين به، لن يقود في أفضل الاحتمالات إلى دولة فلسطينية على جزء كبير من الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، كما أن الوصول إلى هذه الدولة سيتم عبر عملية تفاوضية مع إسرائيل، مع الإقرار بأن معالم الدولة وشروط قيامها لا تزال غير واضحة.

إن أحد أسباب نجاح الهوية الوطنية الفلسطينية في الحفاظ على عافيتها ـ حتى الآن ـ هو فشل السياسة الفلسطينية الحالية في التوصل إلى الحل المطروح، وبقاء مصير المسألة الفلسطينية عالقاً بين قطبين: القطب الأول، في أحسن حالاته، يتمثل في تسوية تجزيئية تعتمد حصيلة عملية التفاوض المحكومة بعلاقات القوة، والتي تعطي جزءاً من الشعب الفلسطيني حقوقاً تقترب من دولة على أجزاء واسعة من الضفة الغربية وأجزاء محدودة من القدس تحت هيمنة إسرائيلية تفرّغ من الدولة كثيراً من معالم السيادة، ويتمّ بموجبها التخلي عملياً عن حق العودة كرواية وحق وممارسة. أمّا القطب الثاني فيمثل أفكاراً ومواقف تعكس جوهر ما تمثله الهوية الوطنية الفلسطينية، وهذا القطب يتجاهل موازين القوى القائمة ولا يزال يقدم رؤية مبعثرة لا ترقى إلى تطوير بدائل سياسية مبلورة إلى درجة كافية لعرضها على الفلسطينيين في الوطن أو في أماكن اللجوء. علاوة على ذلك، فإن التباين بين القطبين يمثل حالة غير قابلة للاستدامة في الواقع الفلسطيني الذي يتميز بكونه في مرحلة "انتظار" دائم. وسأورد بعض الأفكار الأولية بشأن الانتقال إلى حالة من التوافق بين الحلول التي يجب أن تُطرح، وبين ما تمليه الهوية الوطنية الفلسطينية، وفيما يلي تلخيص الأسس الفكرية والسياسية لكلٍ من هذين القطبين.

I ـ قطب التسوية التجزيئية

يمثل هذا القطب دعاة التسوية مع إسرائيل كما

* أستاذ جامعي والمدير المؤسس لمدى الكرمل (المركز العربي للبحوث الاجتماعية التطبيقية).

تجسده السلطة الفلسطينية. وبموجب التوجه الفكري والسياسي الذي تعتمد عليه الحلول التي يطرحها هذا القطب، فإن التسوية ستكون نتيجة عملية تفاوضية، وهو ما دأبت السلطة الفلسطينية ـ التي تمثل التعبير السياسي عن هذا التوجه الفكري ـ على انتهاجه منذ اتفاق أوسلو. ويفترض هذا التوجه أن إسرائيل ستوافق ـ جرّاء العملية التفاوضية ـ على قيام دولة فلسطينية في جزء أو أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، في مقابل التوصل إلى اتفاق مع الفلسطينيين بشأن قضايا "الحل الدائم" أو "الحل النهائي".

ويحتّم منطق الإطار التفاوضي الحالي أن يتفاوض الطرفان في شأن الخلافات في "الرأي" و"الرؤية" إزاء قضايا "الحل الدائم". وبكلمات أُخرى، فإن الإطار التفاوضي يدور حول مسائل يوجد بين الطرفين خلافات مشروعة في وجهات النظر بشأنها، وليس حول "إنهاء الاحتلال والانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة" ـ بحسب القانون الدولي. ووفقاً للأسس المنطقية للإطار التفاوضي الحالي فإن على الطرفين تقديم تنازلات في قضايا الحل الدائم، الأمر الذي يعني أن لكل من الموقفين الفلسطيني والإسرائيلي الاعتبار التفاوضي نفسه، مع فارق أن هذا الاعتبار مدعوم بقوة إسرائيل، بغض النظر عن موقف القانون الدولي. ولذلك فإن تأطير العملية التفاوضية كعملية سلمية يجري فيها التفاوض على قضايا الحل الدائم التي يختلف بشأنها الفلسطينيون والإسرائيليون، يتطلب "تنازلات" متبادلة كنتيجة طبيعية وحتمية للأسس المنطقية للعملية التفاوضية، على الأقل وفق توقعات "المجتمع الدولي". وعليه، فإن السؤال الأساسي ليس ما إذا كان الفلسطينيون سيتنازلون في المفاوضات المتعلقة بقضايا "الحل الدائم" المختلف عليها، وإنما مدى التنازل الذي ستحدده، بطبيعة الحال، علاقات القوة بين الطرفين. وأي مراقب للعملية التفاوضية يعلم الخطوط العريضة للتنازلات الفلسطينية في قضايا "الحل الدائم"، والتي ستتراوح في أحسن الحالات ما بين اقتراحات الرئيس بيل كلينتون في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٠ (والتي أصبحت تُعرف باسم The Clinton Parameters)، وبين وثيقة جنيف لسنة ٢٠٠٣، مع احتمالات جدية في أنها لن تصل حتى إلى مقترحات الرئيس كلينتون.

ويعكس الفكر السياسي الذي يؤسس المواقف التي يعتمد عليها قطب التسوية تأثره بعدة عوامل، أهمها:

١ ـ وجود خلل جوهري في الإطار التفاوضي الذي تجري بموجبه المفاوضات مع الإسرائيليين

يؤدي هذا الخلل إلى تنازلات ربما يقود منطقها إلى مواقف وتعهدات تقوّض جوهر الهوية الوطنية الفلسطينية، فضلاً عن التنازل عن الحقوق الفلسطينية الوطنية. فالإطار التفاوضي الحالي هو إطار معطوب، في حين أن الإطار التفاوضي البديل يستدعي كثيراً من العناية في تحديده. فمثلاً إذا كان هدف التفاوض هو التوصل إلى "إنهاء الاحتلال"، فإن ذلك يتطلب بالضرورة إطاراً تفاوضياً بديلاً لا يستدعي التطرق مثلاً إلى مسألة "التسوية التاريخية" مع إسرائيل، أو التنازل عن حق العودة. وقد كشفت "أوراق فلسطين" التي نشرتها قناة "الجزيرة" خللاً جوهرياً في الإطار التفاوضي كما في الأداء التفاوضي الفلسطيني، وأصبح من الواضح أن الخلل في الإطار التفاوضي يعود إلى خلل أعمق في المبنى السياسي والتنظيمي للسلطة الفلسطينية، وفي الفكر والمواقف السياسية التي توجهها.

٢ ـ فهمٌ لعلاقات القوة القائمة بين إسرائيل وبين الفلسطينيين يفشل في تصور مصادر غير مستغلة للقوة الفلسطينية

يفشل القائمون على هذا التوجه في البحث عن مصادر قوة بديلة أو في العمل على بنائها، الأمر الذي يعبّر عن إحباط جرّاء الحالة العربية، وبسبب محدودية تأثيرها في ميزان القوة الذي تفرضه

إسرائيل وحليفها الأميركي، وعن قناعة باستدامة الحالة العربية، وعن قصور في بناء استراتيجيات تأخذ في الحسبان إمكانات التغيير. فمثلاً، يفشل هذا التوجه في تخيّل وإبراز القوة الأخلاقية للجانب الفلسطيني، ولا يتحدى بعمق مساعي طرح الصراع على أنه صراع بين وجهتي نظر لكل منهما شرعيتها الخاصة بها، كما أنه يفشل في استقطاب الاستعداد والقوة الكامنة في أجزاء كبيرة في العالم ـ بما في ذلك العالم الغربي ـ من أجل تبنّي القضية الفلسطينية كقضية التحرر الأولى والتعاطف معها على هذا الأساس، عدا العمل على الصعيد الفلسطيني لبناء مقومات التمكين الاجتماعية والتنظيمية والتجنيد السياسي لأجيال تريد أن تنخرط في مشروع التحرر الفلسطيني. ويعود هذا الفشل إلى غياب المشروع الوطني ذاته، ذلك بأن المشروع المطروح حالياً هو مشروع "إقامة دولة تجزيئية" يرى معظم الفلسطينيين أنها تمثل الخضوع للإملاءات الإسرائيلية والتنازل عن حقوق فلسطينية أساسية.

٣ ـ إرهاق من العنف الإسرائيلي المتواصل يومياً منذ سنة ١٩٦٧

لقد طال هذا العنف كل فلسطيني وفلسطينية في الأراضي المحتلة وأثّر في مسار حياتهم ومستوى معيشتهم وجودة عيشهم بأشكال عميقة. وعلى الرغم من التضحيات والبطولات النادرة التي أبداها الشعب الفلسطيني في مقاومة الاحتلال، فإن حالة من التعب من عنف الاحتلال المتواصل أوصلت القيادة الفلسطينية الحالية والنخب التي تدور في فلكها إلى الافتراض أن الشعب الفلسطيني سيقبل بالحل وبالتنازلات التي تفرضها علاقات القوة. وقد يختلف بعض الباحثين والمراقبين بشأن مدى الإرهاق الذي أصاب الشعب الفلسطيني، وما إذا كان أصاب شريحة أو شرائح دون غيرها، لكن لعدم توفّر أدلة وصفية تجريبية (empirical) على هذا الموضوع، فإن من الممكن أن نتعامل معه كافتراض قابل للدحض أو القبول إلى حين توفر الأدلة.

٤ ـ تعاون طبقة جديدة نشأت منذ اتفاق "أوسلو" مع القيادة الفلسطينية بشكل علني أو غير علني على إيجاد حل يعكس علاقات القوة

تتشكل هذه الطبقة من كثيرين من المثقفين والأكاديميين والسياسيين الذين انخرطوا في صفوف السلطة ودوائرها الحكومية ومؤسساتها الأمنية ومشاريعها الاقتصادية، كما تتشكل من بعض أصحاب رؤوس الأموال الذين ارتبطت أعمالهم ومصالحهم بالمحتل الإسرائيلي، ومن بعض الناشطين في المؤسسات غير الحكومية التي استقطبت كثيراً من النخب وحيّدتها عن العمل السياسي. وكأمثلة لهذا العامل يمكن ملاحظة انخراط بعض الشخصيات الفلسطينية ذات التاريخ النضالي المشهود فيما عُرف بـ "وثيقة جنيف" التي ترى في القضية الفلسطينية قضية الجزء من الشعب الفلسطيني القاطن في الضفة والقطاع، وتتخلى بشكل تام تقريباً عن حق العودة. ويمكن أيضاً ملاحظة استعداد المفاوض الفلسطيني لتنازلات مفرطة في قضايا اللاجئين والقدس، وفي المقاومة الخجولة ضد المطلب الإسرائيلي الحصول على اعتراف فلسطيني بإسرائيل كدولة يهودية أو كدولة الشعب اليهودي، أو الاستعداد لقبول محاولات الالتفاف التي تترك الاعتراف مبطناً كقبول مبدأ "دولتين لشعبين". وتسود قناعة لدى كثيرين بأن عمل السلطة الفلسطينية كحكومة ذات مؤسسات، ووزارات، وأجهزة أمنية، وعلاقات دولية متفرعة، وممثليات في جميع أنحاء العالم، ومصالح اقتصادية وأمنية، وغيرها، أنتج الحاجة إلى كوادر بيروقراطية لإشغال هذه المناصب الحكومية من أعلى المستويات إلى أدناها، وأن كثيراً من هذه الكوادر صار ذا مصلحة في وجود أجهزة دولة حتى قبل قيام الدولة. وبحسب هذه القناعة فإن هذا الواقع يدعم تنازل المفاوض الفلسطيني من أجل التوصل إلى الدولة، وبذلك فإن المصلحة في قيام "دولة" صارت تأخذ منحى لا ينطلق بالضرورة من

المصلحة الوطنية الفلسطينية.

٥ ـ انتشار الاعتقاد لدى أوساط واسعة من الشعب الفلسطيني بأن المرحلة الحالية تشكل الفرصة التاريخية الأخيرة لإقامة دولة فلسطينية

لقد تعالت أصوات معبرة عن هذا الاعتقاد في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وفي الوقت نفسه، بدأت منذ مدة تبرز أصوات أُخرى بين النخب الفلسطينية شرعت تتحدث عن بدائل للتقسيم. ومؤيدو هذا التفكير البديل ينتشرون أفقياً بين أوساط الشباب وبعض الأكاديميين وناشطي المجتمع الأهلي، وخصوصاً خارج فلسطين أو داخل إسرائيل، غير أن هذه الأوساط ما زالت تفتقر إلى التنظيم. وبشكل عكسي فإن الحديث عن بدائل مثل حل الدولة الواحدة يزيد في تمسّك بعض النخب بحلّ الدولتين لأنه يشكلّ، بحسب اعتقادهم، البديل الوحيد الذي يعطي الفلسطينيين حلاً فيه دولة فلسطينية مستقلة. ويعتقد هؤلاء ـ وبحقّ في نظري ـ أن حلاً لا يعتمد التقسيم سيغلق الباب على إمكان إقامة دولة فلسطينية بالمفهوم السياسي المألوف لـ "دولة ـ شعب" ذات سيادة واستقلال، إلاّ إنهم بذلك يحصرون معنى حق تقرير المصير بمفهوم ضيق هو مفهوم "دولة ـ شعب".

٦ ـ الانقسامات الفلسطينية الداخلية

تنهك هذه الانقسامات السياسة الفلسطينية وتهدد بتثبيت حالة من الاختلاف حين تتأسس على تجارب سياسية متنوعة، كما أنها قد تزيد حالة العزل في مناطق جغرافية مغلقة أو منفردة، فضلاً عن أن عدم توفر وسائل وإمكانات التواصل الإنساني والسياسي المباشر ربما يزيد في حدة الاختلاف.

ويمكن الادعاء أن تحقيق البرنامج السياسي الذي يمثلّه هذا القطب ـ في حال نجاحه ـ سيساهم في عملية تجزئة القضية الفلسطينية وفي تثبيت هذا التجزيء. وفي الواقع، فإن هذا التوجه لم يأتِ بجديد من حيث قبول تجزئة الوطن الفلسطيني نفسه، فقبول هذه التجزئة كان متضمَّناً في طرح حل الدولة الفلسطينية في السبعينيات، ثم صار صريحاً عند المجاهرة بقبول حل الدولتين في الثمانينيات على أساس قرار التقسيم ١٨١ (لسنة ١٩٤٧) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة. إلاّ إن الجديد الذي يضيفه هذا القطب يتمثل في قبول السلطة الفلسطينية مبدأَي تجزئة الشعب الفلسطيني نفسه، وتجزئة القضية الفلسطينية.

ويمثل هذا القطب توجهاً فحواه أن التعامل الواقعي مع موازين القوة يعني أنه من أجل التوصل إلى حل تفاوضي مع إسرائيل لا بد من قبول تجزئة الشعب الفلسطيني بين الضفة والقطاع من ناحية، واللاجئين من ناحية أُخرى، فضلاً عن القبول السابق بأن الفلسطينيين في إسرائيل هم أصحاب قضية مختلفة عن قضية الشعب الفلسطيني، وبأنهم عملياً، ليسوا جزءاً من همّ الحركة الوطنية الفلسطينية. لكن لا أحد الآن يجرؤ على المجاهرة بهذا الموقف، مثلما لم يجرؤ أحد على المجاهرة بموقف تقسيم الوطن في سبعينيات القرن الماضي. ويعكس هذا التفكير فهماً وتفهماً، وإن مبطناً، للهاجس الديموغرافي الإسرائيلي وللموقف الإسرائيلي من حق العودة، والذي يقضي عملياً بقبول "هجرة" عدد محدود من اللاجئين إلى إسرائيل في إطار برنامج لمّ الشمل، كما أن هذا التوجه يقبل، برضى تام، بالتخلي عن إثارة أي قضية تتعلق بالفلسطينيين في إسرائيل (حتى القضايا المتعلقة بالمهجّرين مثلاً)، ويرضخ للشروط الإسرائيلية بشأن الفلسطينيين في القدس، والتي تجعل منهم مجموعة ذات مكانة جماعية مختلفة عن أي مجموعة فلسطينية أُخرى. وبذلك، فإن هذا الفكر يعمل على ترسيخ واقع جديد يعطي تجزئة الشعب الفلسطيني شرعية فلسطينية، ويثبتها في أطر سياسية واجتماعية، ويسير في اتجاه التجزئة بوعي تام وإن كانت تنقصه جرأة المجاهرة بذلك. ومن المرجح أن يكون القائمون على المشروع السياسي الذي يمثله هذا القطب عارفين بالثمن المستحق لقاء

نجاح هذا المشروع، إذ من الملاحظ مثلاً أن السلطة الفلسطينية تمثل ما تعتقد هي أنه مصالح الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة فقط، وتعلم أن مشروعها لا بد من أن يأتي على حساب باقي أجزاء الشعب الفلسطيني، فهي ـ للأسباب المذكورة أعلاه وبحسب منطقها هي ـ تقبل أن يدفع باقي أجزاء الشعب الفلسطيني ثمن "إنجاز" دولة كمحصلة تفاوضية.

أمّا من ناحية مدى التأييد لهذا التوجه بين الفلسطينيين في أماكن وجودهم المتعددة، فإن تحديده يتطلب مراجعات ودراسات وصفية تجريبية، غير أنه بشكل عام، يمكن القول إن هذا التأييد يرتكز في الأساس على السلطة الفلسطينية والنخب التي أفرزتها العملية السياسية منذ اتفاق أوسلو في سنة ١٩٩٣، وعلى شرائح اجتماعية تحدد مواقفَها العواملُ التي ذكرناها سابقاً. ويلقى هذا التوجه أيضاً تأييداً من أوساطٍ داخل الفلسطينيين في إسرائيل تقبل وتجند قواها السياسية المنظمة لكل ما تقبل به السلطة الفلسطينية، ويشمل ذلك في تقديري أقساماً كبيرة من مؤيدي الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة والحزب العربي، وهو ما يمثل نحو نصف القوة السياسية الفلسطينية في داخل إسرائيل (إلاّ إنه لا يشمل مؤيدي حزب التجمع الوطني الديمقراطي، والحركة الإسلامية الشمالية، الذين يمثلون النصف الآخر تقريباً). ويجدر بنا دراسة مواقف الفلسطينيين في جميع أماكن وجودهم (كجمهور وكنخب وقوى وأحزاب سياسية) من الحلول السياسية المطروحة.

II ـ الهوية الوطنية الفلسطينية

في القطب الآخر الذي يمثل الهوية الوطنية الفلسطينية نلحظ الالتفاف حول أفكار مناقضة للأفكار التي يمثّلها القطب الأول، وهذه الأفكار ترتكز على مركّبين هما الوطنية الفلسطينية، و"الضمير الفلسطيني الجماعي" ـ إذا أمكن استعمال هذا المصطلح ـ والذي يعتمد الرواية الفلسطينية والتجربة الجماعية. وتتناقض أغلبية مركبات هذا القطب مع مركبات القطب الأول بشكل مباشر، فهذه الأفكار ترفض قبول علاقات القوة أو ما يعرف بالسياسة الواقعية (realpolitik) كبوصلة للتفكير السياسي. فالأفكار السياسية، كي لا نقول التفكير السياسي، تعتمد على عدالة القضية الفلسطينية، وعلى دوافع إحقاق العدل، وأسس الوطنية الفلسطينية التي رشّدت فكر المقاومة الفلسطينية، بمفهومها الواسع، قبل بدء النكبة وبعدها، أي منذ بدء مقاومة المشروع الاستيطاني في فلسطين. وبذلك، فإنها تتميز بما يلي:

١ ـ مركزية الهوية الوطنية الفلسطينية

تتمثل الوطنية الفلسطينية في الانتماء إلى الشعب الفلسطيني كلّه، لا إلى أجزاء منه، فجميع الشعب الفلسطيني يُجمع على رواية وذاكرة تشكّلتا بسبب الانتماء إلى الشعب الفلسطيني وإلى فلسطين، وما زالتا تشكلان النواة الصلبة للانتماء الوطني. ويكفي تفحّص فصول الرواية الفلسطينية بدءاً بما قبل بداية النكبة، ومروراً بهذه البداية وبتجارب اللجوء والمقاومة والاحتلال والانتفاضات، كي تتشكل تجربة إنسانية جماعية عميقة تأخذ، بسبب عمقها وأثرها الجماعي، مكانة مركزية في تشكل الهوية الوطنية الفلسطينية. وهذه الوطنية تجد تعبيراً عنها في مستويات الرواية والذاكرة والانتماء والإيمان العميق بعدالة القضية الفلسطينية ورفض الصهيونية والتصالح معها. وقد نجحت هذه الهوية الوطنية، على مستوى الوعي الفلسطيني الجماعي وعلى المستوى المعنوي، في التغلب على أوضاع الانقسام الجغرافي والعزل بين أجزاء الشعب الفلسطيني داخل الوطن وخارجه، على الرغم من غياب المشروع الذي يعكس هذه الهوية الوطنية في برنامج سياسي يشمل الشعب الفلسطيني كافة. وهكذا، فإن رواية النكبة مثلاً تحتل مكانة مركزية في الوعي الفلسطيني الجماعي، ووفقاً لها فإن على الإسرائيلي أن يتحمل المسؤولية التاريخية عن احتلال فلسطين عنوة وتشريد أهلها، وأن يقبل بحق

عودة اللاجئين مبدئياً من منطلق المسؤولية التاريخية عن جريمة التشريد، وعملياً بحيث يستطيع الفلسطيني تطبيق هذا الحق، وبذلك، فإن مركزية الهوية الوطنية الفلسطينية تتوافق مع الوعي بوحدة الشعب الفلسطيني. غير أن الواقع السياسي يتحدى هذا الوعي، كما أنه ليس هناك مشروع سياسي يعتمد هذا الوعي أو يعمل على استمراره، وعليه، فإن الفارق ما بين الوعي الفلسطيني الجماعي والواقع السياسي (بما في ذلك البرامج السياسية المطروحة) وتحدي أحدهما للآخر، هو جوهر التباين الذي يتطلب المعاينة الواعية.

٢ ـ وحدة الوطن الفلسطيني

ليس هناك شك في أن الوعي الفلسطيني الجماعي يعتبر فلسطين وطناً مسلوباً حتى لو أن الخطاب السياسي المهيمن تخلّى عن اللغة التي تعكس هذا الوعي تجاوباً مع مستحقات الحلول السياسية المطروحة. وهذا الوعي يرتبط بقضية اللاجئين وحق العودة أكثر من أي قضية أُخرى، كما أن حق العودة، في الوعي الفلسطيني ـ حتى إن كانت البرامج السياسية المطروحة تناقض ذلك ـ يرتبط بالوطن الفلسطيني، وتحديداً، بالجزء الذي أقيمت عليه دولة إسرائيل. وفي الواقع، فإن حق العودة يكتسب معنىً مختلفاً إذا لم يكن القصد منه أن تكون العودة إلى هذا الجزء من فلسطين، فضلاً عن أن الموقف من حق العودة يرتبط بالموقف السياسي من وحدة الوطن، ولذلك فإن الأفكار السياسية المتوافقة مع مركزية الهوية الوطنية الفلسطينية، والتي تضع حق العودة في المركز، ترتبط بتصور يعتمد على وحدة الوطن الفلسطيني، وعلى وحدة الشعب الفلسطيني، كما ذكرنا في البند السابق.

٣ ـ تجاهل إطار علاقات القوة

إن القطب الذي يدعم توجهاته باعتبارات الهوية الوطنية الفلسطينية، يتجاهل علاقات القوة القائمة بين إسرائيل والفلسطينيين، ويتجنب مناقشة أطروحات سياسية ضمن هذا الإطار، كما أنه لا يعتمد القرارات الدولية مثل القرار ١٨١ كأسس للعدل. ومثلما رفض الفلسطينيون تاريخياً قرار التقسيم، فإن هذا القطب يستمر في الرفض ويعتمد على حق الفلسطينيين الطبيعي في وطنهم كأساس للعدل، ويبحث عن بدائل للتقسيم. وإذا كان القطب الأول يفشل في إدراك مصادر إضافية للقوة الفلسطينية الكامنة والقوة العربية الممكنة، وبذلك نستطيع أن نأخذ عليه أنه أقلّي (minimalist)، فإن القطب الثاني يراهن على المستقبل، وعلى مصادر قوة فلسطينية وعربية وإقليمية، وعلى تضامن عالمي، وهي أمور ستقود إلى تغيير علاقات القوة القائمة، وعليه، فإنه مستقبليّ في توجّهه.

٤ ـ غياب البرامج السياسية

لا يطرح هذا القطب حلولاً سياسية أو أفكاراً لبناء برامج سياسية تعكس مركزية الهوية الوطنية الفلسطينية ووحدة الوطن الفلسطيني والشعب الفلسطيني، ومن الممكن الادعاء أن الأفكار المطروحة بشأن حل الدولة الواحدة بمختلف أشكالها ـ دولة ثنائية القومية، أو دولة علمانية ديمقراطية ـ تتماشى مع أفكار هذا القطب. ومن الواضح أنه على الرغم من ازدياد الحديث عن حل الدولة الواحدة، ومع أن هذا الحل طُرح فلسطينياً (منذ سنة ١٩٦٨) ـ وإن كان بشكل شعاراتي ينقصه المضمون الملموس ـ فإن الأفكار المتعلقة بهذا الموضوع ما زالت حتى اليوم، عاجزة عن طرح برنامج يتعامل مع الحواجز الفلسطينية والإسرائيلية والدولية ولو على شكل نقاش فكري معها. ويتناسب ازدياد النقاش فيما يتعلق بحل الدولة الواحدة عكسياً مع إمكانات نجاح حلّ الدولتين، فكلما زاد الاقتناع بعدم إمكان تحقيق حل الدولتين، تزايد النشاط الفكري والأكاديمي بشأن حل الدولة الواحدة. وفي الواقع، فإن التطورات السياسية في المنطقة وفي السياسة الدولية، وخصوصاً مواقف الولايات المتحدة، قلّلت كثيراً من الاقتناع بين أوساط متزايدة من النخب والجماهير الفلسطينية بإمكان حل الدولتين. ومع ذلك، فإن النشاط الفكري

والأكاديمي المتصاعد بشأن حل الدولة الواحدة ـ بما في ذلك في أوساط بعض المثقفين في الغرب ـ لم يتحول إلى برامج سياسية أو إلى تنظيم سياسي ـ فكري يعتمد هذا الحل. وليس من الصعب فهم الأسباب لغياب البرامج السياسية التي تعتمد على الهوية الوطنية الفلسطينية، إذ إنها بطبيعة الحال ستبدو غير واقعية لأنها ستُطرح خارج الإطار القائم لعلاقات القوة.

III ـ بين الحل السياسي والهوية الوطنية الفلسطينية

باستثناء فترة قصيرة، فإن الوضع السياسي الفلسطيني منذ بدء التنظيم السياسي بعد بداية النكبة (أي منذ سنة ١٩٦٥) حتى اليوم، تميّز بتناقض مستتر أحياناً ومكشوف أحياناً أُخرى بين الحل السياسي المطروح (أو الشعار السياسي) وبين الهوية الوطنية الفلسطينية. والفترة المستثناة هي الأعوام الأولى لتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية حتى سنة ١٩٧٤. ففي تلك الفترة كان الشعار السياسي المطروح هو شعار العودة والتحرير، ولا نقول هنا الحل السياسي لأن الشعار لم يطور رؤية تتعامل مع الأسئلة المركزية التي تواجهها الدولة الحديثة بما في ذلك النظام السياسي، أو أسئلة دستورية أو مكانة اليهود الإسرائيليين بعد التحرير، أو علاقات العرب واليهود، عدا استراتيجيات تحقيق العودة والتحرير، إلاّ إن هذا الشعار اعتمد عودة اللاجئين ـ في المقام الأول ـ وتحرير الوطن الفلسطيني. وعلى الرغم من المآخذ العديدة على عمل منظمة التحرير الفلسطينية في تلك المرحلة وعلى مضمون الشعار السياسي ـ ما ضُمّن وما غُيِّب ـ وعلى آليات العمل السياسي والتنظيمي والعسكري، فإن ما يهمنا في هذه المقالة هو التجانس بين الحل السياسي المطروح وبين الهوية الوطنية الفلسطينية والرواية الفلسطينية. وبطبيعة الحال لم يكن الحل السياسي المطروح في تلك الفترة واقعياً، ولم يأخذ في الحسبان علاقات القوة القائمة ولا الأوضاع الإقليمية والدولية، وسنستنتج لاحقاً أن أي حل سياسي يُطرح على أسس الهوية الوطنية الفلسطينية التي تأخذ وحدة الوطن والشعب الفلسطيني كمنطلقات، لن يكون واقعياً في فترة طرحه.

ففي سنة ١٩٧٤ أقرّ المجلس الوطني الفلسطيني ـ في دورته الثانية عشرة التي عُقدت في القاهرة ـ البرنامج السياسي المرحلي الذي بموجبه يحق للشعب الفلسطيني إقامة دولته على كل جزء يتم تحريره من الأرض الفلسطينية، ومنذ تلك الفترة دخلت القضية الفلسطينية حالة انفصل فيها الحل السياسي بالتدريج عن مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية. وكما هو معلوم فقد تطور العمل السياسي الفلسطيني منذ ذلك الحين في أوضاع سياسية إقليمية ودولية صار بموجبها من المفترض اللجوء إلى الخطاب السياسي الذي يعتمد حل دولة فلسطينية في الأراضي المحتلة منذ سنة ١٩٦٧، وبدأت بموجبها وتيرة خطاب العودة والتحرير بالتدني المتدرج. وكان التعاون مع الاتحاد السوفياتي ودعمه منظمة التحرير ومساعدته في وصول ياسر عرفات إلى الأمم المتحدة، تعتمد على هذا الافتراض. وبشكل عكسي، فإن حرب تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٣، والمفاوضات المصرية ـ الإسرائيلية والسورية ـ الإسرائيلية التي تلتها، دعّمت هذا التوجه، فازدادت التصريحات والتلميحات الفلسطينية بقبول حل الدولتين، إلاّ إن إسرائيل كانت ترفض هذا الأمر بشكل قاطع وترفض الاعتراف بمنظمة التحرير وذلك بدعم أميركي صلب. وتطور بالتدريج خطاب الدولة الفلسطينية العلني إلى قبول قرار التقسيم في سنة ١٩٨٨ بعد أقل من سنة على بدء الانتفاضة الفلسطينية الأولى.

وبشكل رجعي، ربما، يجب أن يقال إن حل الدولة الفلسطينية على الأراضي الفلسطينية المحتلة منذ سنة ١٩٦٧ هو منذ البداية حل الدولتين، وإن هذا الحل لا يتوافق ولم يتوافق مع حق العودة، أو ـ كي نكون أكثر دقّة ـ مع تطبيق حق العودة، وإنه (أي هذا

الحل) يفترض، وإن كان الافتراض مستتراً، أن تطبيق حق العودة لن يكون ممكناً في إطار هذا الحل. ومع ذلك فإننا نعلم أن الموقف الفلسطيني الرسمي (بما في ذلك الموقف الرسمي الحالي الذي يصدر عن السلطة الفلسطينية) لم يتخلّ ـ على المستوى الخطابي ـ عن حق العودة. وما يستحق المعرفة هو مدى معرفة النخب السياسية الفلسطينية المتنفذة بكون حل الدولتين يتناقض بشكل جوهري مع حق العودة، وأنه في حال التوصل إلى حل كهذا فإن تطبيق حق العودة لن يكون ممكناً.

ومثلما أن حل الدولة الفلسطينية على الأراضي المحررة بدأ في مسار نتج منه فصل الحل السياسي عن شروط الهوية الوطنية الفلسطينية، وأوصل إلى المجاهرة بحل الدولتين في الأوضاع السياسية الإقليمية والعالمية المعقدة، فإن حل الدولتين أوصل السلطة الفلسطينية، وتحديداً بعد رحيل ياسر عرفات، إلى النتيجة الطبيعية العملية وهي حل "دولتين لشعبين" من دون التشديد على هذه الصيغة. وكان أول مَن رفع هذا الشعار مجاهرة هو حزب الجبهة الديمقراطية للسلام والمساواة داخل إسرائيل بدعم من الاتحاد السوفياتي في فترة تسبق كثيراً مجاهرة منظمة التحرير بحل الدولتين. إلاّ إن هذا الشعار ـ في صيغة "دولتين لشعبين" ـ لم يُقرّ في أي إطار فلسطيني، ذلك بأن حل "الدولتين لشعبين" يُغلق الباب ـ عملياً وأخلاقياً ـ على حق العودة. ويسأل الإسرائيليون، ومعهم كثيرون في العالم، لماذا يحق للفلسطينيين بحسب منطق هذا الحل أن يكون لهم دولتهم في الضفة والقطاع ولا يحق للشعب اليهودي أن تكون له دولته في إسرائيل؟ وإذا كان الحل المطروح هو حلّ "دولتين لشعبين" فكيف يتوافق ذلك مع حق العودة؟ إذاً، من المنطقي أن تكون العودة بحسب هذا الحل، كما حددتها اقتراحات الرئيس كلينتون لسنة ٢٠٠٠، هي إلى الدولة الفلسطينية.

فضلاً عن ذلك، فإن هذا المنطق هو الذي أوصل رئيس السلطة الفلسطينية والمفاوض الفلسطيني إلى التعامل مع مطلب إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية بشكل يتجاهل جزءاً آخر من الشعب الفلسطيني. ويتلخص الرد الفلسطيني على مطلب إسرائيل هذا، بأن الفلسطينيين اعترفوا سابقاً، منذ سنة ١٩٩٣، ويعترفون حالياً بإسرائيل، وأن إسرائيل من وجهة النظر الفلسطينية الرسمية (على لسان رئيس السلطة الفلسطينية وعلى لسان كبير المفاوضين الفلسطينيين) تستطيع أن تعرّف عن نفسها كما تشاء. ويُستدل من ذلك أن تعريف إسرائيل لنفسها كدولة يهودية لن يؤثر في اعتراف الفلسطينيين بها، ولا يغيّر من المواقف الرسمية الفلسطينية تجاهها.

وبهذا، فإن الشرخ بين الهوية الوطنية الفلسطينية وبين الحلول السياسية المطروحة والخطاب السياسي الفلسطيني، وصل إلى أوجه، ذلك بأن الموقف من مطلب إسرائيل الاعتراف بها كدولة يهودية يصيب جوهر الهوية الوطنية الفلسطينية ويقوّضها. صحيح أن قبول هذا الاعتراف يوصد الباب أمام المفاوض الفلسطيني حتى في المطالبة بتحقيق حق العودة، وصحيح أنه يعطي شرعية فلسطينية لتثبيت دونية الفلسطينيين في إسرائيل في وطنهم، وصحيح أن وطنهم يصبح، باعتراف فلسطيني، دولة اليهود، إلاّ إنه أكثر من ذلك كله، يقوّض أسس الهوية الوطنية الفلسطينية ذاتها لأنه يعترف بشكل ما بالصهيونية وبحقها في إقامة دولة يهودية في فلسطين.

وللحقيقة، بحسب ما نعلم، فإن السلطة الفلسطينية لم تقدّم لإسرائيل الاعتراف المطلوب، وإنما أخذت مؤخراً تجاهر بمعارضتها تقديم مثل هذا الاعتراف، إلاّ إن الرد الفلسطيني يشير إلى الهوة الواسعة بين الحلول المطروحة ومستحقاتها وبين مستحقات الحفاظ على هوية وطنية فلسطينية تجمع أجزاء الشعب الفلسطيني كافة.

وللخلاصة، فإن الشرخ الحالي بين الحلول السياسية المطروحة وبين جوهر الهوية الوطنية الفلسطينية وصل إلى حد لا يمكن معه الاستمرار في السعي وراء هذه الحلول من دون أن يترك ذلك آثاراً عميقة في تماسك الهوية الوطنية الفلسطينية، وهي

حلول ربما تطال ضرب جوهرها وإعادة تشكيلها بما يتلاءم مع نتائج الحلول التجزيئية المطروحة التي تسير نحو حصول جزء من الفلسطينيين على ما يشبه الدولة على أجزاء منقسمة من فلسطين. وفي تلك الحالة يجب ألاّ نقلّل من تداعيات ذلك على الهوية الوطنية الفلسطينية، ففي أوضاع سياسية تكون فيها دولة، أو ما يشبه الدولة الفلسطينية، على أراض في الضفة والقطاع تسمى "دولة فلسطين"، يثبت تقسيم الشعب الفلسطيني والوطن الفلسطيني والانتماء الفلسطيني، وتصبح هذه النتيجة مدخلاً لتحويل الهوية الوطنية الفلسطينية ذاتها من انتماء مشترك تجمعه الرواية الجماعية المقاومة، وإدراك حجم الغبن التاريخي الذي لحق بالشعب الفلسطيني، والعمل على إصلاح الغبن، والتوق إلى التحرر وإحقاق العدل بحسب أسس الوطنية الفلسطينية، إلى هوية تُعرَّف لدى أجزاء كبيرة من الشعب الفلسطيني بشعور عميق بالانهزام والغبن الذي لم يتم إصلاحه، والسخرية النابعة من انتصار القوة على العدل، وعدم المقدرة على إحقاق الحق، وربما بنقمة الأجيال المقبلة على جيل قَبِل بالخضوع من أجل الحصول على دولة في مقابل تمزيق مكونات الهوية الوطنية الفلسطينية، وفي النتيجة التجزئة الهوياتية والفعلية للشعب الفلسطيني.

لقد أُرسيت أسس الشرخ بين الحل السياسي ومتطلبات الهوية الوطنية الفلسطينية منذ السبعينيات، وتطورت إلى شكلها الحالي بعد أن أصبح الحل السياسي المطروح هو، عملياً، حل "دولتين لشعبين". وفي المرحلة الحالية ليس هناك حل سياسي مطروح يتلاءم مع الهوية الوطنية الفلسطينية، ذلك بأن الواقع السياسي المحكوم بموازين القوى لا يترك مجالاً لطرح مثل هذا الحل، ولأن الحلول التي من الممكن أن تتوافق مع الهوية الوطنية الفلسطينية تبدو طوباوية وغير واقعية، ولذلك لا يتم النقاش بشأنها، أو الخوض في تفصيلاتها.

IV ـ نحو التوافق بين الهوية الوطنية والحل السياسي

سأطرح هنا بعض الأفكار الأولية بشأن تطوير حلول تضمن التوافق بين الحل السياسي وبين أسس الهوية الوطنية الفلسطينية، لكن قبل ذلك سأعرض الأمور التالية: ١ ـ حيثيات الحاجة إلى التفكير في اتجاه توافقي؛ ٢ ـ بعض الملاحظات عن الهوية الفلسطينية وعلاقتها بالهوية الوطنية الفلسطينية، وكيف تدفع هذه العلاقة في اتجاه التفكير التوافقي؛ ٣ ـ بعض الأفكار الأولية المتعلقة بمتطلبات الحل التوافقي واستراتيجيات العمل التي يتطلبها مثل هذا الحل.

١ ـ التوافق بين الحل السياسي وأسس الهوية الوطنية الفلسطينية

لو طُرح أمام الفلسطيني الخيار بين حل يعكس ما سميناه في هذه الورقة قطب "التسوية التجزيئية"، أي دولة فلسطينية في أجزاء من الضفة والقطاع كنتيجة تفاوضية تؤدي، بسبب نواقصها، إلى شرخ الهوية الوطنية الفلسطينية بسبب التنازل عن حق العودة وتجزيء الوطن والشعب الفلسطيني وما إليه، وبين موقف يعكسه "القطب الثاني"، أي الالتزام بأسس الهوية الوطنية الفلسطينية، والبقاء حالياً من دون حل سياسي، لكان هناك حاجة إلى نقاش سياسي متعمق وشفاف بشأن الأثمان السياسية والأخلاقية لكل واحد من هذه الخيارات، ولكان ثمة حاجة إلى العودة إلى الشعب الفلسطيني لمناقشتها. وإذا كانت الخيارات واضحة للبعض منّا فأنا لا أعتقد أنها خيارات سهلة لمَن يقبع تحت الاحتلال، أو لمَن يقضي حياته في مخيمات اللجوء. وعلى أي حال، فإن الأمر ليس كذلك، إذ ليس هناك ما هو معروض للاختيار في المرحلة الحالية، كما أن الأمر لن يُعرض كأنه اختيار بين هذين القطبين.

إن افتراضي، فيما تبقّى من هذه المقالة، هو أن خيار القطب الأول لم يعد واقعياً، ذلك بأن المنظومة الفكرية (Paradigm) التي اعتمدت حل الدولتين

سقطت. فإذا كان البعض منّا لفت الانتباه منذ عقد ونصف عقد إلى أن المؤشرات بدأت تدل على فشل المنظومة الفكرية الحالية في إعطاء أجوبة للمسائل الأساسية (أو المعضلات في حال "البراديغمات" العلمية) التي يفترض بحل الدولتين أن يعطيها حلولاً، فإن سقوط "البراديغم" ظهر بوضوح عندما برز إلى السطح المطلب الإسرائيلي بالاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية.

وأنا أرى أن هذا المطلب كشف فشل هذا "البراديغم" بشكل نهائي، ففضلاً عن عجز حل الدولتين عن إعطاء حلول لمعظم قضايا الحل النهائي ـ ومنها : اللاجئون؛ حق العودة وجميع الأسئلة المتعلقة به؛ القدس؛ المستعمرات والمستوطنون ـ وعلاوة على الدمج الجغرافي والاستراتيجي والنفسي لأجزاء من الضفة الغربية في إسرائيل، فإن مطلب الاعتراف بإسرائيل كدولة يهودية كشف عن سبب عميق آخر للصعوبة الفائقة، وربما لاستحالة قبول إسرائيل بقيام دولة فلسطينية قابلة للعيش. وهذا المطلب لا يمثل موقفاً تفاوضياً تكتيكياً، كما يعتقد البعض، وإنما يعكس خوفاً إسرائيلياً عميقاً لا يمكن للإسرائيليين التعامل معه إلاّ بالسيطرة واليقظة والمواجهة والعنف. وهذا الخوف ينبع من إدراك إسرائيلي ـ هو في الواقع إدراك الكولونيالي الذي سلب وطن شعب آخر ـ أن الفلسطيني يعلم أن وطنه مسلوب. وبحسب هذا الإدراك فإن التسوية المعتمدة على حل دولتين، من دون إضفاء الشرعية على الدولة اليهودية وحقّها في الوجود كدولة الشعب اليهودي، ربما تؤدي في أوضاع إقليمية ودولية متعددة، وفي أوضاع تختلف فيها موازين القوى، إلى تغيير الموقف الفلسطيني ومحاولة استرداد الوطن المسلوب. إن معضلة الإسرائيلي هي أنه لن يستطيع الحصول على شرعية السلب وإزالة المخاوف، وأنه إذا لم يحصل على هذه الطمأنينة فإنه لن يستطيع أن يقبل بدولة فلسطينية مستقلة. ويتداخل هذا العامل ـ الخوف النابع من الحالة الكولونيالية ـ مع العوامل الأُخرى، مثل استمرار الاستيطان، والأيديولوجيا الصهيونية ذاتها، واعتياد سرقة الأرض، وجاذبية خيار التوسع كونه جزءاً من الجوهر الكولونيالي، وصعود الصهيونية الدينية، وانزياح المجتمع الإسرائيلي إلى اليمين، وقوة المستوطنين، كي يغلق الباب على حل الدولتين. وربما يكون من الخطأ أن يغلق الفلسطيني باب المفاوضات، حتى لو أغلق باب الدولتين، إذ على الفلسطيني أن يطور الاستراتيجيات التفاوضية، وأن يعرض مواقف متفق عليها فلسطينياً، وأن يعمل على بناء مقومات القوة لدعم المواقف الفلسطينية، لكن يجب أن يكون مسار المفاوضات مساراً واحداً بين عدة مسارات، وأن يكون متجانساً معها من خلال استراتيجيا فلسطينية للوصول إلى أهداف سياسية واضحة المعالم. إلاّ إن ذلك يبقى موضوعاً لنقاش آخر. وإذا كان إمكان الحل التفاوضي التجزيئي قد وصل إلى نهايته، وإذا كان الثمن الذي يدفعه الشعب الفلسطيني في مقابل الجري وراء المفاوضات هو ثمن باهظ يُدفع بعملة تجزئة الوطن الفلسطيني والشعب الفلسطيني والتنازلات عن حقوق أساسية أهمها حقّ العودة والشرخ الممكن في الهوية الوطنية الفلسطينية والهوية الفلسطينية ذاتها ـ فإنه ربما يكون من الملائم العمل على تجنيد الشعب الفلسطيني من أجل صوغ تصورات جديدة تتوافق مع وحدة الشعب الفلسطيني ووطنه، ومع هويته وجوهرها.

وكما ذكرتُ سابقاً فإن ما يغيب عن القطب الذي يعتمد الهوية الوطنية الفلسطينية أساساً لتفكيره السياسي، ليس هو بدائل للحل فقط، بل تصوّر كيف يمكن أن يكون هناك مستقبل للشعب الفلسطيني في فلسطين يضمن له حقه الأول في العودة وفي تقرير المصير، ويركز على الإنسان وعلى الشعب، وعلى التحرر من الاحتلال، وعلى الكرامة والمساواة، وليس بالضرورة على مفهوم الدولة. فإذا كان فكر"الدولة" الذي أُطلق في سنة ١٩٧٤ (وفي الواقع زُرعت بذوره في سنة ١٩٦٨ مع فكر "الدولة الواحدة") هو الذي أوصل بشكل حتمي إلى برنامج "الدولتين لشعبين"، وإذا قبلنا الاستنتاج أن حل الدولتين أضحى حلاً غير واقعي، فإن ما علينا اليوم فعله هو توظيف

الطاقة الفكرية والسياسية في بناء براديغم جديد يتجاوب مع التصور الجديد.

٢ ـ ملاحظات عن الهوية الفلسطينية وعلاقتها بالهوية الوطنية الفلسطينية

إن لبّ الهوية الفلسطينية يتشكل من التجربة الفلسطينية الجماعية المشتركة. ومع أنه ليس في هذه المقولة أي جديد، إلاّ إن الجديد ـ إن كان في الأمر كذلك ـ يكمن في تحليل مركبات التجربة الفلسطينية ذاتها وما تضيفه هذه المركبات إلى الهوية الجماعية من طبقات تشبه هويات عربية أُخرى وطبقات أُخرى تميّز التجربة الفلسطينية. وبما أن هذه الهوية تعتمد على التجربة الجماعية، فإنها، ككل الهويات، تتمتع بالدينامية والقدرة على التغيير والتكيف.

ولا ينفي هذا التشديد على التجربة الجماعية المشتركة الانتماءَ الجغرافي المشترك إلى قطر اسمه فلسطين، بل بالعكس، فإن معالم التجربة الجماعية وأهم مميزاتها تشكلت بسبب الانتماء الجغرافي إلى الوطن الفلسطيني وما عاناه الفلسطينيون المنتمون إليه منذ نهاية القرن التاسع عشر. أمّا العامل التاريخي فأعطى الهوية بُعدَها العربي وأبعادها الثقافية الإسلامية التي تشترك فيها مع هويات عربية أُخرى، بينما أعطى الموقع الجغرافي الهوية الفلسطينية بعداً مشرقياً. ومع أن طبقات الهوية الجماعية الفلسطينية النابعة من الانتماء إلى الوطن الفلسطيني، قد لا تختلف في تركيبتها عن الهوية الجماعية للشعوب العربية في أقطار جغرافية أُخرى مثل لبنان أو سورية أو مصر، إلاّ إن استهداف الوطن الفلسطيني من جانب المشروع الصهيوني منذ نهاية القرن التاسع عشر كوطن للشعب اليهودي، وفقدان الوطن الفلسطيني بالذات، وتشريد الشعب الفلسطيني وما تبعه من تجارب، أمور كلها تعمّق لدى الفلسطينيين أبعاداً متميزة من التجربة تبني طبقات من الهوية تختلف بطبيعتها عن هويات عربية أُخرى.

وتختلط في التجربة الجماعية الفلسطينية طبقات مستمدة من التاريخ الفلسطيني الحديث ـ فقدان الوطن والمقاومة المستمرة ـ وطبقات أُخرى مستمدة، ربما أكثر من هويات جماعية أُخرى، من حاضر يتميز بإحساس عميق بالغبن وبحالة من "الموقّت" (temporariness)، وكذلك طبقات أُخرى مستمدة من تصور مستقبل عادل. ويقدّم التاريخ الفلسطيني نفسه كانتماء إلى وطن مفقود وإحساس عميق بالفقدان لم يتحول إلى هزيمة لأن المقاومة هي التجربة التي ميّزت تعامل الفلسطيني مع الفقدان، إذ لولا المقاومة لتشكلت الهوية الفلسطينية كهوية جماعية منكوبة، ومصدومة، ومجزأة، ومحزنة تستحق الشفقة مثل كل ضحية، ذلك بأن المقاومة أعطت الهوية عنصراً غيّر، بسبب مركزيته، معاني العناصر الأُخرى وأنقذ الهوية الجماعية من أن تطغى عليها هوية الضحية. ويقدّم التاريخ الفلسطيني نفسه أيضاً كإحساس بالغبن جماعي وعميق كان من الممكن أن يصيب هوية الفلسطيني في الصميم ويضيف إليها مركبات من السخرية (cynicism)، وقبول الأمر الواقع، وقبول علاقات القوة ونتائجها، وربما الهزيمة، لولا أن الوعي الجماعي الفلسطيني يستحضر العدل والمطالبة به والإصرار عليه. ولذلك، فإن العدل، مثل المقاومة، لديه الطاقة في تعريف عناصر الهوية الأُخرى مثل الإحساس العميق بالغبن، وفي تحويل هذا الإحساس إلى تحدٍّ وأمل ودعم للتحرر والتحرير.

ويستدعي التاريخ ما يؤكده الحاضر باستمرار وهو الإدراك العميق أن القوة والهيمنة تعملان على طمس الحقيقة وتحريفها وتزويرها، وأنهما عملتا على تشويه مكانة الفلسطيني في العالم ورسمتا له صورة نمطية شوهت جوهر تجربته الجماعية. ويحمل هذا الإدراك طاقةً لتشجيع الرؤية النقدية، إذ لو اعتمد الفلسطيني على تجربته لحقّ له التساؤل عمّا يُعرض كأنه حقائق. وأن تكون وطنياً فلسطينياً معناه أيضاً، في كثير من الأحيان، أن تواجه الفكر المهيمن والمسيطر، وأن تكون في كثير من الحالات العصرية في موقع الخيار بين أن تكون "ذاتك"، وبين أن تتحدى الهيمنة والاتجاهات السائدة وتدفع

الثمن بأشكال متعددة ـ منها أن تصبح خارج المكان وأن تتقن فن السخرية، أو أن تقبل وتساير وتدفع الأثمان، ومنها أن تغترب عن ذاتك وتتقن فن مَن يرقص على الحبال إلى أن يصبح هذا الرقص جزءاً منك. ولولا رفض الهيمنة والالتحام بالرواية، والذي يصبح بحد ذاته عملية مقاومة لاغتراب الفلسطيني عن ذاته، ولوضعت التجربة الفلسطينية الشعب الفلسطيني في موقع تتكرر فيه الحاجة إلى الخيار بين السيئ والأقل سوءاً، أو رفض الخيارين معاً. ويميز هذا الموقع مكانة المجموعة الأقل قوة في علاقات الصراع، إذ لولا الالتزام بالمستقبل العادل وبالمقاومة وبالتوق إلى التحرر وتحقيق الحق وعدم قبول الأمر الواقع لخسرت الهوية الفلسطينية العنصر الذي مكن الشعب الفلسطيني من تحمّل آثار النكبة، واللجوء، والشتات، والاحتلال، والحكم العسكري، والعنف المباشر والبنيوي، والجرائم ضد الإنسانية، ومن المحافظة، على الرغم من ذلك كله، على وحدة الشعب الفلسطيني وعلى جوهر الهوية الوطنية المشتركة. ولذلك فإن الهوية الوطنية الفلسطينية الحالية التي لم تنحنِ أمام الفكر السياسي الحالي ـ لأنه لم ينجح في تحقيق برامجه ـ هي التي حمت الشعب الفلسطيني حتى اليوم من العواقب الممكنة لما تعرّض له، وهي التي حمت إنسانيته وساعدت بالمحافظة على كرامته وعلى أمله بالمستقبل.

وهكذا، فإن ما نحتاج إليه هو تصور لمشروع سياسي يبني ويثبت مَتْن الهوية الوطنية الفلسطينية المقاومة، ويشدد على المستقبل العادل، والفكر الناقد، والتحرر، ووحدة الشعب، ويرفض إملاءات القوة والرضوخ للأمر الواقع.

٣ ـ نحو مشروع سياسي جديد

حاولت في هذه المقالة أن أبين باقتضاب كيف أن المشروع السياسي الذي اعتمد الدولة أوصل الحركة الوطنية الفلسطينية إلى الباب الموصد، وإلى خطر الشرخ في الهوية الوطنية الفلسطينية وتهديد أهم مركباتها الصحية. وكما ذكرت سابقاً، فإن الهوية الوطنية الفلسطينية نجحت في المحافظة على ذاتها لأن هذا المشروع لم يكن في أي وقت من الأوقات واقعياً. وإذا كان براديغم حلّ الدولتين قد سقط فيجب أن يصبح واضحاً لنا أنه لن تقوم للفلسطينيين دولة في فلسطين نتيجة "عملية السلام" الحالية، وهذا استنتاج في غاية الخطورة ويستحق النقاش المستفيض قبل القبول به، إلاّ إن الوضع الفلسطيني نفسه في غاية الخطورة وحالة الصراع مع إسرائيل تبدو حالياً من دون آفاق للحل.

وما أود أن أقترحه في هذه المقالة هو بدء التفكير في مشروع يضع الإنسان الفلسطيني، لا الدولة، في المركز، الأمر الذي يعني عودة المشروع الفلسطيني إلى الاعتماد على الهوية الوطنية الفلسطينية لأنها هي التي تُرشّد المشروع الذي يضع في مركز أهدافه الإنسانَ الفلسطيني وحقّه في العيش الحر في وطنه وفي تقرير المصير. لذلك، وكي يتوافق المشروع مع الهوية الوطنية الفلسطينية، فإن عليه أن يضع نصب عينيه الحل العادل، أي العودة إلى الوطن الفلسطيني والعيش بكرامة وبحقوق جماعية تضمن حقّ تقرير المصير في فلسطين حتى لو لم يعنِ ذلك قيام "دولة ـ شعب" فلسطينية، كما أن عليه أن يعيد تعريف حقّ تقرير المصير بحيث يتمحور حول الإنسان الفلسطيني نفسه. فما يريده الإنسان الفلسطيني هو العودة والتخلص من الاحتلال، وهو أيضاً الحرية والديمقراطية والمساواة في وطنه، وصيغة "دولة ـ شعب" ليست بالضرورة هي الوسيلة الملائمة لتحقيق هذه الأهداف.

وتتجاوب هذه الأهداف مع الفقدان والغبن التاريخي والمقاومة والعدل ووحدة الشعب ووحدة الوطن.

إن الأمر المركزي الذي أود أن أطرحه في هذا الجزء من المقالة هو استبدال فكر الدولة بفكر الوطن وبفكرٍ يتمركز حول الإنسان وحقّه في العيش الكريم والحر في وطنه، الأمر الذي يعني الاعتماد على عناصر الهوية الوطنية الفلسطينية في المشروع المستقبلي. لكن مشروعاً كهذا لا يمكنه أن يستمر من حيث وصلت السلطة الفلسطينية لأنه يعتمد منظومة فكرية بديلة واستراتيجيات عمل بديلة، فهو لا يعمل

بواسطة مقارعة الصهيونية من أجل الوصول معها إلى حل وسط تقوم بموجبه دولة فلسطينية ودولة يهودية، وإنما يعمل من أجل التخلص من الصهيونية بعرض بديل فكري إنساني هو النقيض التام للصهيونية. وإذا كانت الصهيونية تعتمد الإقصاء والدولة اليهودية الخالصة، فإن مشروع الوطن المشترك يعتمد المشاركة والتضمين (inclusion)، وإذا كانت الصهيونية تعتمد الاستعلاء والامتيازات اليهودية، فإن ذاك المشروع يعتمد المساواة التامة، وإذا كانت تعتمد التجانس (homogeneity) فذاك المشروع يعتمد التعددية، وإذا كانت تقوم على الإنكار ـ إنكار الآخر وتاريخه ووجوده وحضارته ـ فإن ذلك المشروع يعتمد على الإقرار ـ الإقرار بحق اليهودي الإسرائيلي (وليس اليهودي) في تقرير المصير بشكل يتم التفاوض بشأنه من أجل حفظ حق الفلسطيني في وطنه وفي العودة وفي تقرير مصيره هو. وإذا لم يكن هناك خلاف على حق الشعوب في تقرير مصيرها، فقد صار مقبولاً أيضاً أن شكل تقرير المصير يتحدد بحيث لا يكون على حساب شعوب أُخرى. كذلك فإن التعبير عن حق تقرير المصير يأخذ أشكالاً متعددة، وصيغة "دولة ـ شعب" ليست إلاّ شكلاً واحداً فقط تجب مراجعة ملاءمته للحالة الفلسطينية، لأنه، كما ذُكر سابقاً، لا يحقق الحقوق الوطنية الأساسية. فعلى حقّ تقرير المصير في الوطن أن يُعطي اللاجئين الفلسطينيين حق عودتهم إلى وطنهم والعيش فيه وحق تقرير نظام حكمهم واستقلالهم بحيث يعطي جميع الفلسطينيين وجميع اليهود الإسرائيليين حقوقاً جماعية تجمعهم في إطار يتم التفاوض بشأنه بين المجموعتين. وأخيراً وليس آخراً، إذا كان العنف واستعماله هما الطرف الآخر للعملة الصهيونية، فإن هذا المشروع يعتمد المقاومة الشعبية بجميع أساليبها الممكنة، وبذلك فإنه يستحضر المقاومة كأحد مركبات الهوية الوطنية وكإحدى استراتيجيات المشروع الرئيسية. إلاّ إن العودة إلى فلسطين لن تكون إلى ما كانت، وإنما إلى ما هي وما ستكون، ولا يمكن البدء بالتفكير في مثل هذا المشروع من دون التعامل مع اليهودي الإسرائيلي وبناء التصور لمكانته والعلاقة بين الفلسطيني واليهودي الإسرائيلي. إن العودة إلى الوطن والتعامل مع اليهودي الإسرائيلي وقبول شرعية وجوده في فلسطين ـ الشرعية المكتسبة وليس الشرعية الأصلية التي يطالب بها المشروع الصهيوني ـ هي الثمن الباهظ الذي سيصعب على الفلسطيني دفعه. إنه الثمن الذي يقود كثيرين إلى تجنبه عن طريق قبول حل الدولة الفلسطينية التجزيئية والتنازلات التي تتطلبها من أجل أن يكون الفلسطيني سيداً في دولته. لكن المشروع البديل هو أن يكون الفلسطيني سيداً في وطنه يشارك فيه مجموعة أُخرى من الأسياد في الوطن تعيش فيه بمساواة جماعية تامة. إن ثمن أن يعود الشعب الفلسطيني إلى وطنه، وأن يعود إلى وحدة الشعب ووحدة الوطن، هو إعادة تعريف حق تقرير المصير بما يتناغم مع ذلك. ■